

السدّ العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 24 تشرين الثاني 2016 — الموافق 24 صفر 1438 هـ العدد 13522

صعوبات العيش في الأرياف بالمغرب

لم يُذكر مطلب التوزيع العادل للأرض في برنامج أي من الأحزاب التي فازت أو خسرت في الانتخابات التشريعية في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر المنصرم

انتهت الانتخابات فالتفت الناس للفلاحة. لقد تأخر المطر وبقى الطقس حاراً حتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر. وفجأة هطلت أمطار متفرقة وظهر طير البقر يتسابق مع الأرزاع على الحبوب وعلى دود الأرض. لكن الحصاد بعيد، لذلك فالغرب مضطر لاستيراد مليوني طن قمح هذا العام. وقد بلغ سعر العدس أكثر من ثلاثة دولارات للكيلوغرام الواحد. يشتد الغلاء في المواسم الفلاحية السيئة. إنه رزق تحت رحمة الطقس. لكن ليس للطقس الأثر نقّسه على كل الفلاحين، ذلك أن 70 في المئة منهم يملكون من 24 في المئة من الأرض، و1 في المئة من الفلاحين يملك 15 في المئة من الأرض، وتزيد مساحات ضيعات هؤلاء عن 122 هكتارا. تحتاج ماشية الفلاح الصغير وقتا لتكبر، بينما تكبر وتسمن عجول الفلاح الكبير بسرعة شديدة، وهو يملك وسائل رعاية محدية كالزراعات المروية البريحة. يعرف الفلاح الكبير كيف يدبر أموره، لذا لا يحتاج أن يكتب عنه أحد. للإشارة، لم يُذكر مطلب التوزيع العادل للأرض في برنامج أي من الأحزاب التي فازت أو خسرت في الانتخابات التشريعية في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر المنصرم.

تتخصر ثروة 70 في المئة من فلاحي المغرب في قطعة أرض لا تزيد مساحتها عن خمسة هكتارات ويضع بقرات ونعاج ودجاج وديك هندي، ويغل وحمار وعدة كلاب لصدّ اللصوص. والأصعب هو تدبير هذه الأملاك يوميا دون التحلي عن أي منها. خدمة الأرض ورعاية الحيوانات في موسم جاف أمر صعب ومرهق.. لكن تنوع الأنشطة بين زراعة وتربية ماشية أمر ضروري لتجنب الخسارة في ظل تآكل هامش الربح بسبب تقلبات الطقس وغلاء الأعلاف وأمراض الخضار التي صارت مثل البشر، تحتاج أدوية كثيرة لتبقى حيّة وتثمر.

حين لا يكفي المحصول يبيع الفلاح كيشاً لتغطية مصاريفه ويبيع عدلاً لحرث الأرض.. ومع الزمن يحول العمل الفلاحي البدني الحياة إلى صراع منهك من اجل البقاء. يتجنب الفلاح كل مظهر البذخ لأنه يراكم الديون ويؤدي للإفلاس، لذلك يكرّ المغاربة «التدبير نصف العيشة».

العمل البدني

التطبيق اليومي لهذا التدبير هو عمل أكثر وإتقان أقل، ولكي يحافظ الفلاح على نقوده يبدّل بدنه. يعمل أكثر من ست عشرة ساعة يوميا، يتجنب تشغيل عمال زراعيين لكي لا يضر ذلك بدخله. يزرع برسيماً ويحصده بمنجله كي لا يشتري علفاً، ويشغل زوجته معه في حصد البرسيم.

في بوادي اليوم تغير المشهد؛ لم يعد آدم يحرث وحواء تغزل وتطبخ، صار تشغيل النساء في الحقول يتزايد باستمرار. صارت الشاحنات تجلب العمالات من القرى وحتى من ضواحي المدن الصغرى للعمل في الحقول، وقد فرضن توقيتهن وهو العمل من الثامنة صباحا حتى الرابعة بعد الظهر مع تسديد الأجر في الحين وبيع ثمانية دولارات لليوم. وتشعر هؤلاء النسوة بأن الشغل حرهن من الحاجة، وغالبا ما تجدهن مساء في المدينة متزينات برفقة أولادهن وأزواجهن يتجولن ويشترين.. فعلاً، وكما قال ماركس، «لا تبدأ ملكة الحرية إلا بعد الشغل». لكن حين يكون هذا الشغل بدنياً ومستمرأ فإن الجسد يتهلك. وهنا تبدأ العبودية مع الشغل المؤبد. هكذا يعي السوسيوولوجي البصاص الوضع باعتباره ابن فلاح أنقذته المدرسة العمومية من العمل الشاق ومن برد وظلام الريف. لقد قرأ في مكان ما عن آثار الإنهك الجسدي هذه المقولة الهيبنة: «إن التعب يجعلنا جيئاء». لذا ليس غريباً أن يصف الأوروبيون الفلاحين بأنهم رجعيين جيئاء وضد التغيير، بل ويجندون أولادهم في أجهزة الأمن لخدمة الدولة القمعية.

قبل أن يتكشف هذا الإنهك البدني، كانت للسوسيوولوجي البصاص نظرة رومانسية عن الفلاحة. ففي المدرسة أعطوه قصة راعية الإوز السعيدة. وفي الإذاعة أسمعوه كل صباح مقبنة تحب فلحاً وترحب بالبساطة. كان التعليم والإعلام يروجان لحياة الفلاحين السعداء. حتى الجئنة لها مظهر فلاحي، فبيها نخل وأعتاب..

1

السيول المتكررة في مصر كل عام، تفرق البيوت والأراضي وتزهق الأرواح. وهي ليست مفاجئة وإنما هي سوء تدبير متمادي. وعن نقابات الجزائر المستقلة. و«فكرة» عن جلسات الاستماع العلنية لضحايا العسف بتونس: تجربة فريدة.

2

ملح تونس الغزير وعالي الجودة، محتكر عمليا منذ فترة الاستعمار من شركة فرنسية. وفي اليمن، أمام كبرى أسابيع قبيلة لينجز اتفاقاً لوقف الحرب، يبدو أنه قد توفرت عناصره.

3

إشكالية قانون أحكام الأسرة بشقة الجعفري في البحرين. وفي «بألف كلمة»: ذكرى أحداث محمد محمود الريعة بالقاهرة. وعلى الموقع: التبرك بزيارة الوليات الصالحات بالمغرب، والطائفية في الأمثال الشعبية بسوريا.

4

70 في المئة من الفلاحين يملكون 24 في المئة من الأرض، بينما 1 في المئة يملكون 15 في المئة من الأرض

الجوع لخصوبة أرضه وقلة سكانه. الحقل الغربي ينتج ويُصدّر. تراجع استيراد الحليب ومشتقاته بنسبة 40 في المئة في 2015. خلال العام الحالي، صدر المغرب 482 ألف طن من الخضار إلى أوروبا جلبت له 590 مليون يورو. لكن المغرب لا يسدد على شماله فقط، فقد كثر الحديث عن أن مستقبل العالم يوجد في أفريقيا. أدرك المغرب هذا مبكراً، فحاليا تصل الشاحنات المغربية حتى مالي والسنتغال وساحل العاج محملة بالبصل والبطاطا.

هنا اقتصاد حقيقي من تراب وفلس وبقرة وحمار وبئر.. لا مكان هنا للأسهم والمؤشرات الحمراء والخضراء والعمالات الافتراضية على شاشة لمساء. المعاملات هنا تجرى بيد خشنة وجبين يرقق.. وعلى الرغم من صعوبة الحياة بسبب بعد الفلاحين عن المراكز الحضرية، وعلى الرغم من ظلام الليل، وصعوبة الوصول للتنمويل. وغياب الخبرة الفلاحية، وأن الإقامة وسط حقل بعيد عن مرافق القرية، دون طريق، يسهل على

كان التعليم والإعلام، وما زال، سطلحيان يروجان لنظرة رومانسية عن البادية والفلاح رمز البراءة. لكن الحقائق صادمة، لأن الفلاحة رمز اليأس لا الرومانسية. وليس صدفة أن يدل الهوس بصفاء البشرة على أمل الانفصال عن طبقة الفلاحين غير المشرفة ببشرتها التي لوحتها الشمس. من نفى هذا كذب على نفسه. في الاقتصاد تجري معاملة احتقارية لن لا يملك، ولا يحظى من يحلب بقرته بيده بالاحترام. الفلاح الذي يملك قطعة ارض صغيرة وذراعه هو مفلس لأنه لا يملك تمويلاً. فمن يحب الفيلسفين؟ ولمعرفة شكل الجغرافيا الاقتصادية للبوادي، يكفي النظر لتضاريس وجوه وأيدي الفلاحين الفقراء. للبرد والظلام سلطنة رهيبية في البادية، وخاصة في فصل الشتاء. يستحيل شرح هذا لمن لم يعيشه.. وكعما كان المستوى التعليمي للبشر منخفضاً أو منعهداً سهل عليهم تقبل العمل العضلي.

ويفضل عمل هؤلاء، لا يستورد المغرب كل ما يأكله. لا يعرف المغرب



حلم قريبيبين - تونس

الكتب المدرسية متوارية عن أنظار العراقيين

بحرمان أكثر من 5 ملايين و400 ألف طالب من تسلّم الكتب بطبعاتها الجديدة، لكنه أصر في الوقت ذاته على أنه خارج أقواس هذه الأزمة المفرعة بعد أن «تم تخفيض المبلغ المقدّر لطبع الكتب من الموازنة العامة التخمينية للوزارة للعام الحالي من 213 مليار دينار الى 66.75 مليار دينار»، (ما يعادل نحو 56.5 مليون دولار). وبحسب الوزير، اتفق مجلس الوزراء بكل أعضائه على هذا التخفيض، وبالتالي فإن الجميع شاركوا في حقل توديع مجانية التعليم في العراق التي كفلها الدستور العمل دائماً. وجمّعت إلى الوزير اتعامات من بعض النواب يتعمده تغيير المنهج الدراسية كل عام من أجل إبقاء المطابع المحظوظة مشغولة، كما أتهم بمخالفة توجيهات مجلس الوزراء تقضي بطباعة الكتب داخل العراق وإصراره على طباعتها في العاصمة الأردنية عمان بكلفة أعلى. كل هذه العطببات استلهمها الشارع العراقي المنكوب في ندب الحظ وذم المرحلة عبر تدوينات وهاشتاقات على مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت منابر فسيحة ومتاحة لن يبريد التفتيش عن غضبه وتستم التعاسة المستفحلة في جسد المجتمع المنهك.

«وزير PDF»، أحد أبرز الهاشتاقات التي أطلقها عراقيون في مواقع التواصل الاجتماعي بعد أن اقترحت وزارة التربية على الطلاب تحميل الكتب من الإنترنت بصيغة (PDF) وطباعتها ورقياً على حسابهم

وليس ملء مخازن المدارس بالكتب. ومع أن تسريبات كهذه قد تكون منبعثة من وراء مكاتب مساهمين كذابين، إلا أن كلمة «عقود» بحذّ ذاتها صارت مصطلحاً موازياً للسُرقة في ذهن العراقيين الذين ظلوا طوال ثماني سنوات يطربون على أنغام عقود الإعمار والاستثمار والازدهار في النشرات الإخبارية ثم يخرجون إلى الشوارع لتشتتلاب أعينهم وذاكرتهم بملامح الخراب المتسع.

بطريقة غامضة، تسربت كميات كبيرة من الكتب المطبوعة حديثاً إلى الأسواق، وصار على الطلاب وأولياء أمورهم دفع أموال مكلفة من أجل مواصلة مسيرة طلب العلم، مع تعذّر الاعتماد على الكتب القديمة إثر تغيير المنهج. ثم أصدرت الحكومة أوامر باعتقال كلّ من يبيع الكتب المدرسية في الأسواق، فاعشوشب الارتباب في أرض التكهات لتزدهر نظرية تناوؤ جهات حكومية مع جهات مافوقية لاصطياد الأوراق النقدية من جيوب الشعب، ومن أجل دفن السر جاء قرار ملاحقة بائعي مناهج الدراسية.

وزير التربية هرول إلى الملعب الرحب الذي رُميت فيه كرات كثيرة من قبل لتبرير الفشل والتقصير، وهو ملعب «الأزمة المالية»، فرمى كرته هناك ملقياً معها اللأزمة على مجلسي الوزراء والنواب، حيث اتصهما بتخفيض موازنة طباعة الكتب إلى النصف. بعد ذلك أفر الوزير في مؤتمر صحافي

الشخصي. وتضمّن الهاشتاغ مطالبات واسعة بإقالة الوزير وحل الأزمة، كما وردت هذه المطالبات في تظاهرات عدة نظمت في بغداد ومحافظات أخرى لهذه الغاية، لكن الاستجابة للمطالب ظلت قابعة خلف جدران الصمت، فلم يأت أحد على سيرة إقالة الوزير، ولم تتوفّر الكتب في المدارس. في خضم ذلك خرج الوزير بمعلومات مغايرة، فقال إن الكتب موجودة ولكن وزارة التربية لا تملك الأموال الكافية لنقلها إلى المدارس في بغداد وبقية المحافظات، والسبب هو أن وزارة المالية التي لم تصرف مخصصات النقل.

من أجل مجابهة هجمات الـ«سوشيل ميديا»، ظلت وزارة التربية تبتّ طيلة أيام تقارير مصوّرة عبر موقعها في الفيسبوك عن عمليات تجهيز مديرياتها بالكتب، لتثار التساؤلات مرة أخرى عن سبب عدم ظهور هذه الكتب إلا بعد تعالي صراخ الناس. وما إذا كانت الكميات الظاهرة في الصور كافية لجميع الطلاب أم أنها مجرد تمويه إعلامي لكسب الوقت الكفيل بخفض منسوب غضب الناس الصابية بمثل كبير جراء اقتياد ألامم يوماً إلى محرقة الفوضى التي يحرسها لصوص محترفون.

أمجد صلاح

كاتب صحافي من العراق

إعلان مراكش: الأرض لنا

لطبيعة إيديولوجيا عبادة الربح السائدة.

والحقيقة الثابتة هي أنه على الرغم من عمومية الكارثة، فإن من يدفع الثمن المباشر اليوم هم الشرائح الأكثر فقراً في البلدان «المتقدمة»، ثم الشعوب في البلدان «الفقيرة»: الأعاصير المدمرة قد تحتاج أي منطقة شاطئية في الولايات المتحدة، ولكن وفيما يبني سدّ هائل في نيويورك لاحتواء ارتفاع منسوب مياه المحيط، فإن من تدمّر بيوتهم ومن لا يتمكنون من دفع كلفة الانتقال السريع بعيداً عن الأعاصير هم سكان الأحياء الفقيرة في مناطق تلك البلاد نفسها. ومن يأكل المنتجات المعدّلة جينياً والملبّية بالمواد الكيميائية هم الفقراء بسبب انخفاض أسعارها. وهم محرومون أصلاً من المتابعة الطبية باهظة الكلفة. وسكان إفريقيا وجنوب شرق آسيا والمطقة العربية ومناطق من أميركا اللاتينية هم من تجرف السيول حقولهم ومن تنحصر أراضيهم مع ارتفاع درجات الحرارة

نهلة الشهال

في المئة نسبة ارتفاع كلفة استيراد الأدوية في مصر، و50 في المئة نسبة الارتفاع في تكلفة إنتاجها محلياً بعد تعويم الجنيه. ولا يغطي نظام التأمين الصحي إلا 55 فقط من السكان وفقاً لتقرير صادر من «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» عام 2013.

في مصر، الجبال والأمطار لا تغضب ولكنها.. تتعجب!

لم يتم احترام الطريق الذي حفره السيل لنفسه منذ مئات السنين في مسافة التماس بين الوادي والجبل، ففوق مجراه انتشرت البيوت الصغيرة والكبيرة، ولم يراعِ كذلك القائمون على إنشاء الطرق العامة.

على مدار ما يقارب السبعين عاماً، شهدت مدن مصر سيولاً جارفة حصدت في طريقها مئات الأرواح وهدمت المنازل وأكلت الأراضي.

الحلبة قبل عامين فقط من نزول السيل قراراً بإنشاء طريق دولي حديث لتسهيل الحركة من وإلى مركز التعدين، ولكن الخطط التنفيذية لم تلنفت للدراسات المسبقة عن جيولوجيا المكان ما أدى إلى انهيار سريع بالطريق فور نزول السيل واحتجاز المياه خلفه لدى مترين فوق الأرض. المشهد تكرر هذا العام في مدينة «رأس غارب» حيث كشفت الخرائط انتشار ما يزيد عن نصف منازلها داخل مجرى السيل مباشرة. أحد القيادات المحلية بالبلدية تحدث عن سوء التخطيط الذي أصاب المدينة القديمة التي أنشأتها شركة «شل» العالمية للمواد البترولية لتقديم الخدمات لعمالها. حتى أنّ المدينة ظلت على حالها لا يقارب الخمسين عاماً، وبعد تولي الهيئة المصرية للبترو - خلال الفترة الناصرية - مسؤولية الإشراف على الطرق والخدمات العامة فيها، من تنسيق والتزام بالخرائط التي تحذر من البناء أسفل الجبل على مدى مسافة 1500 متر. لكن تغيرت الصورة بعد تولي وزارة الحكم المحلي إدارة الأمر.

شهادات السيل القدامى تشير إلى أنّ خضوع المدينة للإدارة المحلية أصابها بكل أمراض عجز وفساد الحليات في مصر، حيث انتشر البناء العشوائي من دون ترخيص، ثم تقفن تلك الأوضاع بمدها بخدمات المياه والكهرباء.

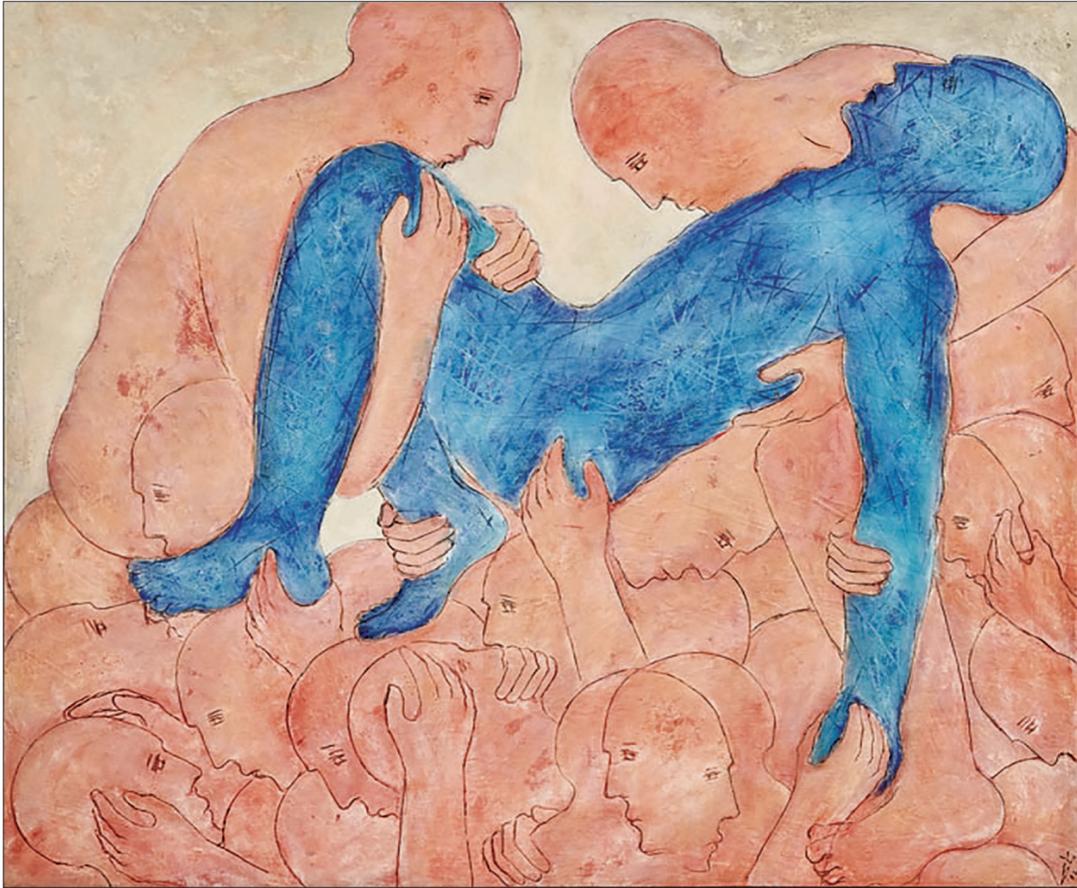
الحلول غير الفعلة.. و تكلفة الغياب

حسب إحصاءات رسمية فإن عدد مجاري السيول في مصر (المجرى الطبيعي الذي تمهده المياه باندفاعها على مدار السنين) هو 692 مجرى، إلا أنّ ما يزيد عن 90 في المئة منها غير صالح لاستقبال المياه سواء بسبب البناء فوقها أو لتحويلها إلى مقلب قمامة واسعة. كذلك التواجد في مدينة حلوان بالقاهرة ويصل امتداده إلى 4 كيلومتر. التكلفة المتوقعة - حسب خبراء - من أجل تهيئة تلك المجاري وإعادة تأهيلها تصل إلى ما لا يقل عن 16 مليار جنيه وهو الرقم الذي يتوقف عنده عمل اللجان المشكلة الواحدة تلو الأخرى بينما تؤدي الكوارث البشرية والبيئية الناتجة عن غمر السيول للوادي إلى خسائر اقتصادية أخرى باهظة، بسبب غرق الأراضي الزراعية أو مراكز التعدين وطرق المشروعات السياحية وغيرها.

تلجأ الإدارات المحلية لاعتماد مخططات مالية أقل كلفة كزيادة عدّة البالوعات وتنظيفها وانتشار سيارات شفط المياه. لكنّها عدا كونها حلولاً جزئية، إلا أنّه لا يتم تفعيلها بالشكل المطلوب. والمثال على ذلك هو غرق مدينة الإسكندرية التاريخية بعد هطول الأمطار فيها العام الماضي، التي انتهت بإقالة المحافظ وزيارة من رئيس الجمهورية للمحافظة وعد خلالها بملاحقة الفساد المحلي.

الفيصل بالمحليات حتى لا تتكرر مثل تلك الكوارث بينما وجهت وزارة الداخلية اتهامات لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين بتعمدهم إفساد البالوعات من أجل إغراق المدينة.

منى سليمان صحافية من مصر



ماحي بينين - المغرب

1990 لكن بخسائر أكبر داخل مدينة مرسى العلم، والمدن الثلاث جميعها هي مدن حديثة ومخططة مما يجعل غرقها صدمة واسعة تكشف وجود خلل يطول الناحي كافة.

لم يقتصر الأمر على التعدين والسياحة ولكنه طال الأثر نفسه، ففي العام ذاته، كانت تكتبة بانتظار قرية «القرنة» الشهيرة بالأقصر والتي تدخلت جهات دولية ثقافية من أجل نقلها كاملة إلى غرب الوادي بدلاً من شرقه لابتعاد مستقبلها. كما كشفت عنه كان معبراً، فقد اتخذت الإدارة الكوارث تذر ولا يستمع أحد

عند غرق مركز التعدين بـ «مرسى علم» عام 1990 شكلت لجنة من كبار خبراء الجيولوجيا والهندسة والبيئة لدراسة أسباب وقوع الكارثة وكيفية تلافيها مستقبلاً. كما كشفت عنه كان معبراً، فقد اتخذت الإدارة الكوارث تذر ولا يستمع أحد

«الدرنكة»، تم بناؤها قبل ذلك بعشرات السنوات داخل مجرى السيل نفسه، فابتلع أرواحهم. وتجربة مدينة صغيرة شهيرة بالتعدين والسياحة كراس غارب ليست الأولى هذا العام، فقد غرقت بالمياه مدينة شرم الشيخ الشهيرة مما أدى إلى تعطيل عودة الوفود المشاركة في «مؤتمر الشباب» الذي عقده الرئيس المصري نهاية الشهر الماضي. وسبق أن تركز المشهد عام

نقابات جزائرية: لا لإلغاء التقاعد النسبي

التي كانت قائمة خلال سنوات الجبوحه المالية التي عاشتها الجزائر. وقد ألح الوزير الأول للحكومة مطلع عام 2015 في «اجتماع الثلاثية» (بين الحكومة، وأرباب الأعمال والمؤسسات، والاتحاد العام للعمال الجزائريين) إلى إمكانية إلغاء التقاعد النسبي وقال إن الطرف الحالي يتطلب تضامناً مع الدولة من قبل عمال وموظفي كل القطاعات.

وبعد الزيادات التي أقرتها الحكومة هذا العام في أسعار البنزين وبعض المواد الاستهلاكية، حملت نقابات مستقلة تابعة لقطاعات التربية الوطنية والأسلاك المشتركة والصحة والبلديات، الحكومة مسؤولية استهداف القدرة الشرائية للمواطنين الذين تضرروا مادياً واجتماعياً بفعل إلغاء التقاعد النسبي الذي تقول بعض النقابات التي خرجت عن مظلة النقابة التاريخية للعمال الجزائريين (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) إنه مكسب اجتماعي هام لا يمكن التنازل عنه مهما كانت مبررات الحكومة.

الإضراب

عشرات من النقابات المستقلة تهدد الحكومة بشن إضرابات واسعة لرفضها إعادة النظر في القرار. وقد شرعت بالفعل تكتلات نقابية في تنظيم احتجاجات كتلك التي نظمتها الموظفين في السلك شبه الطبي والأنشطة في قطاع التربية. وقابلت إحدى الوزارات إضرابات العمال والموظفين

تعيش هذه الأيام العشرات من النقابات المستقلة في الجزائر حالة من الغضب والغليان بسبب شروع الحكومة في تطبيق قرار إلغاء التقاعد النسبي (التقاعد المبكر قبل بلوغ السن) الذي كان معمولاً به منذ استقلال البلد ولغاية عام 2015. ويستفيد العمال والموظفون، سواء في قطاع التوظيف العمومي أو الخاص من تقاعد مسبق بموجب قانون التقاعد الذي سيعمل في ما يبدو مستقبلاً ليكتفي مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة للبلاد (وقد منح البنك الإفريقي قرصاً للجزائر بقيمة مليار دولار) وبالنتيجة الظروف التشقيفية التي يمر بها الصندوق الوطني للتقاعد المعني بتسديد معاشات العمال المتقاعدين.

حالة الصندوق الوطني للتقاعد

ويواجه هذا الصندوق حالياً انخفاضاً متواصل في مداخيله المالية، ولا يبدو قادراً على تحمل التكاليف الناجمة عن تسديد أجور المتقاعدين، خاصة بعد الزيادات التي كانت الحكومة الجزائرية أقرتها قبل انخفاض سعر البترول وتخص أجور الكثير من موظفي الدولة في مختلف القطاعات. وقد وجد الجهاز الحكومي بعد الصدمة الضخمة الأخيرة نفسه مجبراً على التراجع عن جملة من الإجراءات الاجتماعية، ومنها زيادات في أجور بعض المستخدمين، والمواصلة في إنجاز المشاريع التنموية بالولايات بالوتيرة

ومطالبتها بتوسيع قائمة المهن الشاقة خاصة في قطاع الوظيفة العمومية لأن عدم إدراج بعض المهن والوظائف في قائمة المهن الشاقة سيحرم الآلاف من الموظفين في الدولة من حق التقاعد المسبق. وتتطلب النقابات المستقلة التي استنفرت منذ شهر قواعدا المحلية لمواصلة الاحتجاجات بإدراج وظائف التعليم وبعض المهن المتصلة بالتسيير الإداري في قطاعات الصحة والتربية والتعليم والجماعات المحلية.

النقابات تقول إن قانون المالية لعام 2017 يؤزم الأوضاع الاجتماعية أكثر بعد ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية والكهرباء.

وخرج عدد من سكان الجنوب الجزائري في تظاهرة مؤخرًا رافعين فواتير الكهرباء المرهقة مطالبين بإلغائها والتحقق في أرقامها، وهو ما قابلته وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالقبول وتم تنصيب لجنة تحقيق ومتابعة في أسعار الكهرباء، كمشاهدة لإمتصاص حالة الغضب والطمأنة إلى أن المطالب الإجتماعي لنقابات الدولة لن يتوقف وإن قل مقارنة بالسنوات الماضية..

محمد مرواني

باحث و كاتب صحافي من الجزائر

بالحسم من روايتهم الشهرية، وهو الإجراء الذي ستنفذه وزيرة التربية الوطنية التي توعدت المشرّبين في قطاعها بالزيد من الإجراءات العقابية، وقالت بخصوص عدم إدراج منحة المردودية في حساب التقاعد، إنها مجرد إشاعة. واتهم وزير في الحكومة قطعاً من النقابات بمحاولة تسييس قضية إلغاء التقاعد النسبي، خاصة أن الجزائر تنظم قريباً انتخابات تشريعية ومحلية..

من جهة أخرى، سارعت الحكومة مؤخراً وهي ترى حالة الإستياء الذي تجديبه النقابات العمالية المستقلة بالجزائر إلى تهدئة الأوضاع.

وقال الوزير الأول «نحن حكومة حوار ونرحب بالحوار بين الحكومة والنقابات... ويبدو أن الحكومة أعطت إشارة بالتمهل للجنة الوطنية الموسمة المكلفة بتحديد قائمة المهن الشاقة التي يمكن لأصحابها أن يستفيدوا من التقاعد المسبق، وهو ما اعتُبر بمثابة ورقة تحتفظ بها الحكومة لربح وقت ثمين قبل انعقاد الثلاثية القادمة التي ستكون ساخنة نظراً للملفات التي سيتم التطرق إليها على طاولة النقاش بين الحكومة والنقابات العمالية.

معركة تحديد المهن الشاقة

وتقود النقابات المستقلة حالياً معركة أخرى للضغط على الحكومة

2013 فقط. لوحظ أن ربع من تقدموا بشكاوى انتهاكات لحقوق الإنسان هن نساء قَدِمْنَ شكوى في إطار العنف الجنسي، وهي نسبة مرتفعة، وتعطي فكرة عن كمية القصاص الموجهة التي لم تحك من قبل خوفاً من «العار».

ردود الفعل ونتائج الجلسات ثابتت بين منطلق الصغ والمسامحة، والأهالي المطالبين بمعاينة المنتهكين والإحالة للقضاء. أما الشهد للتركر في الجلسات فهو وجود نساء كثيرات حضرن مع صور كبيرة موضوعة في إطارات متواضعة، جلسن ووضعنها في حجرهن. صور لأبناء أو إخوة أو أزواج فقدنهم في حوادث قتل أو تعذيب أو اختفاء.

صباح جلّول

صحافية من مصر

فكرة شهادات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

التونسيون يحكون ألمهم علانية

والعمل المضني في بيوت الناس لتستطيع العائلة الإستمرار. الصمت في صفوف الحاضرين تام، ولا أحد يجرؤ على الكلام، فالجميع يعلم أن المرأة حالة من بين عشرات الآف من ملفات شكوى القمع والإستبداد.

عقدت «هيئة الحقيقة والكرامة» في تونس جلسات استماع علنية يومي 17 و18 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، لشكاوى وقصص مواطنين متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد منذ 50 عاماً. بُثت الجلسات على الهواء مباشرة، وقد أدارتها الصحافية والنشطة الحقوقية سهام بن سدرين، رئيسة الهيئة منذ تأسيسها عام 2013. هي جلسات هدفها، بحسب المنظمين، تحقيق نوع من المصالحة الوطنية ومحاولة الخروج من مآسي الماضي نحو مستقبل تونس ما بعد الثورة. حضرها ممثلو الجمعيات المدنية ومراقبون دوليون.

الشهد الكاوتي: امرأة مسنة تتكلم عن اللحظة التي اكتشفت بها أن ابنها الشاب «مختف» ولا أحد يعرف شيئاً عنه. تجلس على منصة أمام جمهور من مئات الأشخاص المستمعين بانتباه، وأمام الكاميرات الكثيرة والصحافة واللجنة المنظمة. تحكي عن الصاعقة المعنوية التي تلقاها فور إعلامها بعداء، عن «الصفقة» بالأحرى، وعن بحثها الحثيث عنه في مراكز الاحتجاز والسجون ومنعها من مقابلة الرئيس أو أي كان لتطمئن عنه. كل هذا لتكتشف بعد سنوات من التعب وتلف الأعصاب والأمل الكاذب أن ابنها توفي تحت التعذيب منذ 8 سنوات. المرأة التي تشبه جدة أي منا كانت تبكي بحرقه لا يوازها شيء، وكثيرون في الحضور يشاركونها البكاء وهي تروي بالتفصيل وتتكلم وتزيد ولا تتشفي. تذكر كل أنواع الأمراض التي هاجمتها وعائلتها مرة واحدة من كثرة التعب والبحث والقهر، إضافة لمصاعب الحياة في الفقر

ملح تونس سريع الذوبان..

الأشهر الأولى التي تلت سقوط بن علي طبعها الصراع الأيديولوجي - الهوياتي (علماني/ إسلامي) والجانب الحقوقي (تصفية تركة عقود الديكتاتورية)، فيما لم يحظَ الملف الاقتصادي باهتمام كبير، على الرغم من أن البطالة وغياب التنمية واستشراء الفساد كانت هي المحركات الأساسية للانتفاضة

أقر الفصل 13 من الدستور التونسي الجديد 2014 أن الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي وتمارس الدولة سيادة عليها باسمه. لكن ذلك لا يطبق فعلياً

الصراع الأيديولوجي/ الهوياتي (علماني/ إسلامي) والجانب الحقوقي (تصفية تركة عقود الديكتاتورية)، فيما لم يحظَ الملف الاقتصادي باهتمام كبير على الرغم من البطالة وغياب التنمية واستشراء الفساد التي كانت المحركات الأساسية للانتفاضة. تطفن العديد من المثقفين والنشطين إلى هذا الانحراف إلى المسار التعنيم عليها وحجب المعلومات والمعطيات المتعلقة إلى الواجهة عبر نقد النموال التنموي والسياسات الاقتصادية التي اعتمدها تونس منذ الاستقلال. من بين أهم الملفات التي فتحت، نجد مسألة التصرف في الموارد والثروات الطبيعية، لم يكن من السهل تناول مسائل حرصت الدولة التونسية طيلة عقود على التعنيم عليها وحجب المعلومات والمعطيات المتعلقة بها. طالب العديد من الأحزاب اليسارية والجمعيات البيئية التنموية بدسترة سيادة الشعب على ثرواته الطبيعية، وعلى الرغم من أن القوة المسيطرة على المجلس التأسيسي حينها حاولت المراوغة والتلمص من مسألة يمكن أن تضرب بعلاقتها مع الدول الغربية والشركات المتعددة الجنسيات، رضخت في آخر الأمر وأقرت الفصل 13 من الدستور التونسي الجديد (كانون الثاني/ يناير 2014) : «الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي تمارس الدولة سيادة عليها باسمه. تعرض عقود الاستثمار المتعلقة بها على اللجنة المختصة بمجلس نواب الشعب. وتعرض الاتفاقيات التي تبرم في شأنها على المجلس للموافقة».

عندما أثيرت قضية شركة كوتيزال ورخص استخراج الملح عموماً، حاولت حكومة «المهدي جمعة» امتصاص الأزمة عبر التعهد بإعادة التفاوض مع الشركات المعنية، لكن بعد أشهر تراجعت عن تعهداتها وواصلت تدليل شركة كوتيزال عبر إسنادها امتياز استغلال «سبخة الغرة»، في شهر آذار/ مارس 2014 إليها. مدة صلاحية العقد ثلاثون عاما ومساحة السبخة 11200 هكتار. لم يتم عرض الاتفاقية على مجلس النواب كما ينص عليه الفصل 13 بحجة أنَ العقد تمت صياغته في أواخر 2013 أي قبيل دخول أحكام الدستور الجديد حيز التنفيذ. مشكلة ملف الملح في تونس لا تكمن فقط في التفريط بحقوق الشعب وسيادته على ثرواته، ولا في شبعات الفساد المتعلقة بالعقود، بل لأنها تتمثل أيضا في ضيابة النصوص المنظمة لإستخراج هذه المادة واستغلالها. فالقانون المنجمي توجد فيه عدة ثغرات والكثير من فصوله قابلة للتأويل على أكثر من وجه. كما أن الملف تتقاسمه عدة جهات لكل منها صلاحيات وجهات نظر مختلفة: وزارة املاك الدولة التي تتصرف بالأراضي «الميري»، ووزارة الصناعة، ووزارة الطاقة، والديوان الوطني للصناعم.

ختاماً

الحكاية لم تنته بعد فإلحاب قد فتح ولا يمكن إغلاقه مرة أخرى. فمع وجود حرية تعبير وصحافة استقصائية وسند دستوري يضمن سيادة الشعب على موارد أرضه، سيكون من الصعب جداً على حكام تونس الحاليين والقبليين أن يتعاملوا مع ملف الملح وغيره من ثروات البلاد كما كان يفعل أسلافهم. ما زال ملح تونس سريع الذوبان، وما زالت إيراداته تتبخر بعيداً من سماء البلاد، لكن التونسيين عندهم اعتقاد جازم بأن كل من يخون «الماء والملح» يتال جزاءه أجلاً أم عاجلاً...

محمد رامي عبد المولى

باحث من تونس

300

جديدة محلية وأجنبية. المنافسون الجدد لا يمثلون أيّ خطر على كوتيزال التي ظلت تستغل أفضل السبخا والملاحات بمقابل بخس. بقيت الشركة تحقق الأرباح الطائلة كل سنة بعيداً من أعين الحساد إلى أن تغيرت الأمور في تونس بعد 2011. استغل خيرا، وناشطون في مجال الطاقة والثروات الطبيعية الفرصة لفضح التاريخ الاستعماري للشركة وتواطؤ الدولة التونسية المستقلة معها. أثار الأمر جدلاً واسعاً (يمكن الحديث عن «صدمة») في الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام قبل أن تتفاعل بعض الأحزاب والشخصيات الوطنية مع الموضوع ويتم التباحث فيه في المجلس التأسيسي. ونظراً لشدة الحملة التي استهدفتها، اختارت الشركة المهادنة ذلك عبر إصدار بيان صحافي أكدت فيه استعدادها للقبول بشروط جديدة إذا ما أرادت الحكومة التونسية ذلك. لكن الحكومة التونسية لا تريد ذلك...

سوء إدارة وتفريط بالثروات الطبيعية

الأشهر الأولى التي تلت سقوط بن علي طبعها



شط الجريد في تونس

آلاف الهكتارات التي تعتبر أراضي دولة (ميري). تتميز هذه السبخا بنسبة الملوحة العالية (330 غراماً من الملح في اللتر الواحد) أي عشرة أضعاف النسبة الموجودة في مياه البحر، ما يعطي إنتاجاً أكبر بتكلفة أقل. ونظراً للمناخ المتوسطي الذي تمتاز به تونس ووجود عدد كبير من الأراضي السبخا، فإن للملح التونسي جودة عالية ويحظى بسعرة جيدة في الخارج وخصوصاً أن تكلفة استخراجه متدنية وأسعار بيعه منخفضة. توجد في تونس ست شركات تمتاز برخص استخراج الملح واستغلاله، ثلاث منها يمتلكها تونسيون والبقية ملك أجانب. لكن هناك شركة واحدة تحكّر قرابة ثلثة أرباع الإنتاج ويعقود ترجع إلى زمن الاستعمار الفرنسي: «الشركة العامة للملاحات التونسية» («كوتيزال»).

«كوتيزال» أو مختصر تاريخ تونس الحديث

«كوتيزال التي أنشئت سنة 1949 هي مثال حقيقي للتعاون الفرنسي - التونسي.. هكذا تقدم الشركة نفسها في موقع الإنترنت الخاص بها (بالغة الفرنسية).

على الرغم من الأسطورة التي تقول إنَ جنرالات روما أمروا برش أراضي قريطاج بالملح (لتصنيع عاقرأ) في آخر الحروب البونيقية (حروب ثلاث دارت بين روما وقريطاج بدءاً من 265 ق.م.)، فإن علاقة التونسيين بهذه المادة ترقى إلى مرتبة العشق. يحب التونسيون الملح كما لا يحبه أحد. ولا يتخيلون الطعام والحياة من دونه. يكفي أن ينضح الطبيب مواطناً تونسياً بإلغاص الملح أو التحلي عنه تماماً حتى تصيبه موجة اكتئاب حادة ويحظى بتعاطف واسع وصادق. فالصواب جلل. التونسي الأصل لا يخون أبداً «الماء والملح» اللذين اقتسمهما مع الآخرين. أغلب التونسيين لا يعرفون عن الملح إلا تلك الأكياس الزرقاء (ملح طبخ ناعم) والبيضاء (ملح طبخ خشن) عيوه كيلوغرام واحد التي يشترونها منذ عقود. أغلبهم لا يعلم أن تونس تنتج وتصدر كميات كبيرة من الملح ذي الجودة العالية. أغلبهم لا يعلمون أيضاً أن هناك شركة فرنسية تحكّر الجزء الأكبر من الإنتاج منذ أكثر من ستين عاماً. أسعار الملح المنخفضة نسبياً قد تجعل أغلب الناس لا يعيرون اهتماماً لهذا الملف فأمر لا يتعلق بالبتترول أو الغاز. لكن الواقع يؤكد، وبالأرقام، أن الداخل مهمه جداً خصوصاً عندما يكون «السوق» حكراً على بضعة مستغلين. ظل ملف الملح مسكوتاً عنه طيلة عقود طويلة إلى أن اندلعت الانتفاضة التونسية وحررت الألسن فطرحت أسئلة كثيرة عن شبعات الفساد وسوء الاستغلال.

إنتاج كبير ومتنوع وجيد

استخراج الملح غير مكلف مقارنةً بأنشطة أخرى، كما أنه لا يتطلب تقنيات متطورة جداً. فاللادة الخام موجودة في البحر وأشعة الشمس اللازمة لتجفيف المياه متوفرة بكميات غير محدودة، كذلك السبخا (أراض منخفضة ومستوية تتعرض لمعدل عال من تبخر المياه) والشواطئ الممتدة على 2290 كلم. يبلغ إنتاج تونس من الملح قرابة المليون طن سنوياً، يخصص منه أقل من 10 في المئة للاستهلاك المحلي ويتم تصدير البقية إلى الخارج (بالتأساس أوروبا وخصوصاً فرنسا). بالنسبة للأرباح فإنه لا توجد أرقام رسمية ولا حتى غير رسمية. كل ما هو معروف أن كبرى الشركات المستغلة للملاحات صرحت بأن أرباحها سنة 2013 تجاوزت الثلاثين مليون دينار. وبما أنها تسيطر على أكثر من نصف الإنتاج، فحسابياً تكون المداخل الإجمالية في حدود الخمسين مليون دينار، وهذا ما يعتبره أغلب الخبراء بعيداً من الواقع خصوصاً أن أغلب الإنتاج يذهب إلى الخارج ويباع بأضعاف الأسعار المعمول بها في تونس وبالعملة الصعبة.

يتم استخراج الملح في تونس عبر طريقتين أساسيتين: - تجميع مياه البحر في أحواض ويحيرات صناعية تتركز في السواحل القريبة وينتظر تبخرها بمفعول الشمس ثم تسحب الترسبات ويتم معالجتها وتنقيتها. - تجميع كتل الملح الصخري الموجود في السبخا الساحلية والداخلية ونقلها إلى مصانع ومصاف خاصة لتنقيتها ومعالجتها قبل تسويقها.

تنتج الملاحات التونسية كمية كبيرة من أملاح الصوديوم والبوتاسيوم والفلزيوم، وبدرجة أقل أملاح الليتيوم (تستعمل خصوصاً في صناعة بطاريات الهواتف المحمولة وخزانات الطاقة الشمسية). وبإضافة إلى الطبخ، فإن للملح المستخرج في تونس عدة استعمالات في الصناعات الغذائية، وتلميح وتصبير منتجات البحر، والصناعات الكيماوية، وإذابة الثلوج إلخ...

تتوزع السبخا أساسا في مناطق الساحل وصفاقس (وسط تونس) والجنوب وتمتد على مساحة عشرات

إلى عدن، وبالتالي انقطاع الرّثبات عن الناس للشهر الثالث، وهي كارثة اقتصادية – إنسانية تتحمل مسؤوليتها الحكومة بشكل كبير.

ثم أن عدم عودة الحكومة للمناطق المحرّرة، وتحديدأ مدينة عدن، العاصمة الانتقالية، واستمرار تدهور الأوضاع المعيشية والأمنية في تلك المناطق، وكذلك تسرعها في خطوة خطيرة مثل نقل البنك وعدم تحملها لمسؤولية استحقاقات هذا النقل مثل دفع مرتبات مليون وثلاث المليون موظف يعملون ما لا يقل عن ستة ملايين إنسان، إضافة للتغييرات التي أجريت في قيادة هذه الحكومة، مثل عزل نائب الرئيس ورئيس الحكومة بدون توافق سياسي للقوى السياسية المنضوية تحت راية الشرعية، علاوة على أن هذا الزلزل غير دستوري بشكل واضح.. كل هذه تصرفات وإجراءات أدت لتآكل شرعية الحكومة داخلياً وخارجياً وصارت دلائل واضحة على ضعف أدائها الذي يتسم بالفساد والاستهتار بمصالح الناس.

هذا الضعف الداخلي للحكومة المقيمة في الخارج والأداء السياسي الهزيل جعل تبعيتها للسعودية شبه كلية وبالتالي رفضها أو قبولها ليس إلا تحصيل حاصل، لأنها لا تمتلك أي أدوات ضغط في الداخل أو الخارج، ولا تغير ردها الفلق لكونها لا تعلم شيئاً عن الاتفاق الذي أعلن عنه من أبو ظبي والذي يدعو لوقف إطلاق النار يوم 17 تشرين الثاني / نوفمبر ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية في آخر السنة بعد إتمام إجراءات الانسحاب وتسليم الأسلحة إثر مفاوضات تبدأ نهاية الشهر الحالي. لا تمتلك الحكومة عناصر الصمود بموقف الرفض لأنها لا تستند على حضور داخلي متماسك، باستثناء كراهية الناس للحوثي، كما أنها أخطأت في ربط الشرعية بشخص هادي، وهو يتناسب مع المصلحة الشخصية الأثانية للرئيس وبعض الأفراد المحيطين به، لكنه يضر كثيراً بالموقف السياسي والشرعي في المعركة ضدّ الحوثي. فالشرعية هي شرعية وجود الدولة اليمنية بنظامها

الجمهوري وأطرها السياسية والدستورية التي كان يعمل بها، والتي تم التوافق على بعض خطوطها العامة قبل اجتياح الحوثي للعاصمة.

واضح أن إطالة أمد المعركة لن يؤدي لتحقيق أي اختراقات عسكرية، لكن الحكومة تلعب بعامل الزمن وإضاعة الوقت لأنها تعول على أمرين: داخلي، يتعلق بنضوب الموارد المالية للحوثي وصالح، وقد أدى شحوب هذه الموارد لتصاعد الخلافات بين الطرفين بشكل قابل للانفجار داخل العاصمة صنعاء، وهو غير ممكن حالياً لأن وجود عدوٍ مشتركٍ متمثلٍ بالتحالف يدفع لاستمرار تحالف الضرورة بينهما. كذلك فهناك تعويل على انفجار شعبي ضدّ الحوثي داخل صنعاء، وهو أمرٌ له شواهد عديدة، لكنه يظل غير ممكن في ظل طغيان التدخل الخارجي وبالأخص العسكري. على الرغم من حضور عامل الجوع، لأن وجود طرف خارجي يؤدي لإضعاف قدرة الناس على المقاومة وإحكام سيطرة أي سلطة حاكية.

الأمر الثاني الذي تعول عليه الحكومة هو إطالة الوقت حتى تنتهي فترة أوباما مما يعني سنة أخرى حتى يعاد فتح الملف اليمني من قبل الإدارة الأميركية الجديدة. لكن هذا يتجاهل المسألة الإنسانية التي لا تقدّم الحكومة لها أية حلول، كما أن حليفتها السعودية، لديها حسابات مختلفة. هذا في وقت تعد بريطانيا طرح مشروع قرار لمجلس الأمن بخصوص اليمن يدعم الخارطة ويعاقب أي معرقل لها، مما قد يبعث الحكومة اليمنية في موقف حرج.

اختلالات الاتفاق

لهذا الاتفاق اختلالات عدة تجعل منه ترحيلاً إلى الصراعات أخرى مقبلة. أبرزها غياب الكثير من الأطراف الداخلية من مضمونه، مثل طرف صالح وهو قوة لا يستهان بها. صحيح أن الحرب استهدفت ودمّرت أكثر ما دمّرت قوة صالح العسكرية، كما أن قوته

معتقل سياسي تمّ ترحيلهم يوم الأربعاء 16 تشرين الثاني / نوفمبر 2016 من سجن العقرب في مصر إلى سجني جمصة والنيا. لينضموا إلى 250 معتقلاً رحلوا في اليومين السابقين، وذلك بعد احتجاجات شهدها السجن، أدت إلى منع معظم زيارات الأهالي المقررة لذويهم.

قانون أحكام الأسرة في البحرين (الشق الجعفري)

في بداية تشرين الثاني / نوفمبر الجاري، افتتحت الأميرة سبيكة قرينة ملك البحرين بصفتها «رئيسة المجلس الأعلى للمرأة» المؤتمر الوطني الثالث للمرأة البحرينية، وطالبت الأميرة في كلمتها بالإسراع في إصدار الشق الجعفري من قانون أحكام الأسرة. من جانبه، كرر وزير العدل والشؤون الإسلامية في كلمته خلال المؤتمر مضمون تصريحات سابقة له بأن استكمال قانون أحكام الأسرة هو أحد أولويات وزارته باعتباره «استحقاقاً لا مناص من تحقيقه».

ساحة صراع حول أمور أخرى

طرحته الحكومة مسودة قانون أحكام الأسرة في 2005 بهدف ملن هو تطبيق التزامات تصنّ عليها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة («سيداو»). وكانت البحرين وقتها في أوج المواجهات بين المعارضة بأطرافها المتعددة والسلطة على شرعية دستور 2002 الذي أعلنه الملك منفرداً. وهي مواجهات تمثلت في مقاطعة القوى السياسية المعارضة المشاركة في أول انتخابات تجرى طبقاً للدستور الجديد. أدى طرح مسودة قانون أحكام الأسرة إلى انقسام موافق قوى المعارضة حوله. إذ أن الطرف الأقوى بينها وهي «جمعية الوفاق الإسلامية» تبنت موقفاً متشدداً أعلنه «المجلس العلماني» الذي كان يتزأسه وقتها الشيخ عيسى قاسم. من جهتها بذلت السلطة جهوداً إعلامية كبيرة للدفاع عن القانون باعتباره عصرياً ويتماشى مع الشريعة الإسلامية ويراعي الخصوصيات الذهبية في البحرين. وبالتوازي، حاولت القوى المعارضة العلمانية والتجمعات النسائية تنظيم حراك شعبي في مواجهة الحراك الذي تولي رعايته «المجلس العلماني». اعتبر متابعون أن معارضة كبار رجال الدين الشيعة للقانون تعبيراً عن «حساسية لديهم من تدخل السلطة السياسية في الشؤون الدينية» ولرغبتهم في «إبعاد تلك السلطة عن الشؤون الدينية الخاصة بطائفتهم». ويشير أصحاب هذا الرأي إلى التشدد الذي عبرت عنه التصريحات المضادة للقانون والتي بلغت حد التهديد بإعلان العصيان المدني. وهو تهديد لم يفره أحد من رجال الدين أو غيرهم في مواجهة دستور عام 2002. شهدت البحرين في 2005 وبداية 2006 مسيرات متضادة وتجمعات خطابية نظمتها الأطراف الثلاثة. ومع احتدام الخلاف حول قانون أحكام الأسرة انفرط عقد إجماع قوى المعارضة حول رفض دستور 2002 ومقاطعة ما يتولد عنه من مؤسسات، بل أعلنت هذه القوى تخليها عن المقاطعة ومشاركتها في انتخابات تشرين أول/ أكتوبر 2006 لكي «تتمكن من مواجهة السلطة تحت قبة البرلمان».

التسوية الوقتية

بعد أكثر من أربع سنوات من جهود الوساطة والاتصالات

المباشرة بين الملك ورئيس «المجلس العلماني»، أصدر الملك في 27 أيار / مايو 2009 قانون أحكام الأسرة (الشق السنّي) بعد إقراره من قبل البرلمان. وكما يستدل من اسمه، فلا يشمل القانون الصادر عام 2009 أحوال الأسر الشيعية التي تشكل أكثر من ثلثي أسر المواطنين في البحرين. إلا أن إصدار القانون رغم جزئيته حقق هدفين هاميين. أولهما الاستجابة للنصائح المجتمعية الدولية المطالبة بإصدار التشريعات الوطنية اللازمة لتطبيق اتفاقية «سيداو»، وثانيهما تأكيد التزام الملك بالتسوية التي توصل إليها مع كبار رجال الدين الشيعة والتي مهدت لإنهاء مقاطعة التنظيمات السياسية المعارضة للمشاركة في البرلمان. عززت تسوية الخلاف بين الملك والمجلس العلماني حول قانون أحكام الأسرة وجهة النظر القائلة بأن الخلاف وما رافقه من تصعيد لا يتعلق بالقانون نفسه بل هو جزء من حراك يهدف لتحسين شروط العلاقة السياسية بين المؤسسة الدينية الشيعية والعائلة الحاكمة. ومهما يكن الأمر، فقد خذلت تلك التسوية قطاعاً كبيراً من نساء البحرين اللواتي ناضلت قياداتهن من أجل قانون عصري يحميهن من تغول التفسيرات الاستثنائية لأحكام الشريعة. كما خذلت تلك التسوية أطرافاً مؤثرة من المعارضة الوطنية بمن فيها رجال دين رفضوا دستور 2002 الذي أصدره الملك منفرداً، وقاطعت كل ما ترتب عليه.

ماذا تعلمُ الملك؟

اكتشف الملك أنه تمكن عبر تحريك قانون الأحوال الشخصية من الإمساك بما تبين أنه عصب حساس في ذهن رجل الدين. وحين أصدر قانون الأحوال الشخصية بشقه السنّي فقط لم يكن يتخلى عن حقه الدستوري وإنما كان يؤكد امتلاكه لتطبيق ذلك الحق كيفما ووقتما يشاء. فهو ترك مسألة «حل ملف الشق الشيعي» للتوازنات ضمن قوى الطائفة الشيعية، وهي توازنات يستطيع التأثير فيها معتمداً على التنازع على الرئاسة والمناصب بين أعيان الطائفة ووجهائها بمن فيهم رجال الدين. فمنذ وضعت أولى لبنات الإدارة الحكومية في عشرينيات القرن الماضي، كانت السلطة تتحكم إلى حد كبير في تغيير الأعيان وتدويرهم.

لا تستند قدرة الملك في هذا المجال إلى سيطرته على أدوات وقرنات توزيع الرّيع بما فيها المكرمات فحسب، بل وأيضاً على الترتيبات التي وضعها البريطانيون لبناء الإدارة الحكومية في البحرين. ففيما يخص رجال الدين من الطائفتين، أخضع البريطانيون الأوقاف والقضاء الشرعي للسلطة الحكومية. وبحسب تلك الترتيبات أصبحت إدارتا الأوقاف السنّية والجعفرية وأغلب المساجد والحسينيات تابعة منذ ذلك الحين للحكومي. كما أصبحت وظيفة القاضي الشرعي وظيفة حكومية ضمن

النظام الإداري المستحدث. وبطبيعة الحال عارض وقتها رجال الدين وبعض أطراف العائلة الحاكمة تلك الترتيبات. إلا أن البريطانيين تمكنوا من فرضها بعد سلسلة إجراءات شملت إزاحة شيخ البحرين واستبداله بابنه في 1923، كما شملت إزاحة قضاة شرع من مناصبهم واستبدالهم بأخرين. طرأت تعديلات كثيرة على تلك الترتيبات البريطانية، إلا أنها لا تزال تلعب دورها في إدامة الاعتماد المتبادل وغير المتساوي بين العائلة الحاكمة من جهة وأعيان البلاد بمن فيهم كبار رجال الدين من جهة أخرى. لهذا، ليس مستغرباً أن تلاحظ إحدى الدراسات «استحواد بعض الأسر على إدارات الأوقاف والقضاء الشرعي بفرعيه السنّي والشيعي». ففي الجهتين تطلق أسماء عوائل بعينها منتشرة في مختلف مدن البلاد وقرراها. يضاف إلى ذلك ما توفره أواصر النسب وعلاقات الصاهرة بين هذه العوائل في تعزيز احتكارها لهذه الوظيفة. إلا أن هذه العوائل تعرف أن الوصول إلى الوظيفة لا يتم إلا بقرار يتوافق عليه الملك وعمه رئيس الوزراء. تقليدياً تمثل هذه العوائل في الجانب الشيعي المخزون الاجتماعي - السياسي الذي تعتمد عليه العائلة الحاكمة لإدارة شؤون الطائفة وللتأثير في توازناتها.

إعلان «الشق الجعفري»

منذ الأول من هذا الشهر تكررت التصريحات الرسمية حول قرب إقرار المجلس النيابي لما يعرف بـ «الشق الجعفري» من قانون أحكام الأسرة. وفي المقابل، تركزت بيانات وتصريحات عدد من كبار رجال الدين الشيعة، وفي مقدمتهم الشيخ عيسى قاسم، معارضاً إصدار «الشق الجعفري» قبل عرضه على المرجعية العليا للشيعة في النجف لإقراره من طرفها. وهذا ما ترفضه السلطة رفضاً مطلقاً.

أتت التصريحات الأخيرة بقرب إقرار «الشق الجعفري» على خلفية أنها تشعر بأنها ستحظى بدعم قوى المعارضة العلمانية والتنظيمات النسوية، وأن لديها ما تحتاجه من غطاء شرعي سيوفره دعم رجال الدين الشيعة الموالين لها. علاوة على ذلك، فإن حسابات السلطة تشير إلى أن معارضي القانون لم يعودوا قادرين على عرقلة إقراره بعد أن قامت بحل «المجلس العلماني» وإسقاط جنسية مؤسسه الشيخ عيسى قاسم، وبعد أن حلت «جمعية الوفاق» وسجنت أمينها العام.

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند - السويد، من البحرين

1000

حلم..

وسماء الآغا / العراق



arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»

- الطائفية في الأمثال الشعبية السورية - كمال شاهين
- التبرك بزبارة الولايات الصالحات بالغرب - صالح بن العوري
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

في تشرين الثاني / نوفمبر 2011، عاد شباب ثورة يناير في مصر إلى التظاهر بالشوارع المحيطة بميدان التحرير، فقمعتهم الشرطة بالهراوات والصواعق الكهربائية والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والحي، فيما عرف بـ «أحداث محمد محمود» (نسبة للشارع الذي شهد التظاهرات). أدت الأحداث إلى مقتل العشرات وإصابة المئات. وفيما أصّر المجلس العسكري في حينه على نفي استعماله للعنف، وصف «مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب» بأنها كانت حرب إبادة جماعية للمتظاهرين باستخدام القوة المفرطة وتصويب الشرطة الأسلحة على الوجه والعينين مباشرة قاصدة إحداث عاهات مستديمة للمتظاهرين.



محمود خالد - مصر



أحمد عبد اللطيف - مصر

مدونات

ملخص للأحداث في النوبة

النهادرة الصباح كان في قافلة للنوبة الأصلية اعتراضاً على عرض الحكومة لـ 110 آلاف فدان للبيع في الزاد بمنطقة توشكي النوبية ضمن مشروع المليون ونص فدان.. وللطالبة بتفعيل المادة 236 التي ينتص على إعادة توطين النوبيين بأراضيهم الأصلية.

الأمن المركزي قطع الطريق على القافلة في طريق أبوسميل. وقال إحتنا وعدنا أوامر إنكم ما تعدوش، لذلك المشاركين في القافلة قرروا الاعتصام.. الداخلية حاولتهم وقطعت عليهم الإمدادات الغذائية.

مجموعة أخرى من النوبيين عملوا مظاهرة في مدينة أسوان.. الشرطة العسكرية ضربت عليهم نار وفيه 4 مصابين، وفي مجموعة قطعوا شريط السكة الحديد ووقفوا قطار أسوان.

#قافلة العودة النوبية

من صفحة Ahmed Kamel (عن فايسبوك)

#أنقذوا معتقلي برج العرب

الوضع في سجن برج العرب بقي صعباً وخطيراً.. نحكي الحكاية من الأول.. كان في مطالب فيعتبر المخصوص (الإعدام) بالمعاملة الأدبية وعدم تهديدهم طول الوقت بتنفيذ العقوبة.. جاه ضابط بلطجي اسمه عمر و عمر قرر يتعامل بعنف، والعنف زاد منه قتل مسجون اسمه عباس أحمد عباس. العنابر عرفت وبدأت تهتف.. فقرروا يتعاملوا معاهم بعنف أكثر..

قنايل غاز اتضربت وسحل وضرب. الأهالي امبارح (14 تشرين الثاني/ نوفمبر) اللي راخوا اتمنعوا من الزيارة (كشفت واحد بس دخل) والنهادرة الأهالي كمان ممنوعين من الزيارة ومش عارفين حاجة عن ولادهم وشايفين عربيات ترحيلات كثير مع كلام إن ولادهم حيتشردوا على سجون تانية..

الأهالي واقفين قدام السجن بيعتقوا، ومش عارفين الوضع حيتطور لفين.. مساعد مدير أمن اسكندرية هناك، وفي كلام عن وجود قوات مكافحة الشغب وأمن مركزي.. ربنا يستر. والأهالي طلبهم الأساسي إنهم يزوروا ويتكلموا على أولادهم (...)

ويجي الضباط يزعلوا ويقولوا يتشتمونا، دي الداخلية مش بلطجية.. البلطجي ممكن في مرحلة يبقى عنده إنسانية شوية، دول قتالين قتلة وسفاحين ومش بشر أساساً!

من صفحة Mahienour El-Massry (عن فايسبوك)

الحرية لسة محبوسة

الحبس لحظة في رحلة التكوين.. يا جنين..

أول حاجة أقولها بعد خروجي لازم تبقى شكراً.. لكل اللي وقف جنبي ولو بكلمة. في النهاية أنا مجرد واحد خرج، فيه غيره كثير أوي لسه عايشين كابوس السجن عقاباً ليهم على ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير عن رأيهم وحلمهم... قضيت سنة، غيري قضى سنين. فيه ناس عاشرتهم سنة كاملة في زنزانة سيئهم وخرجت شاييل على كتفي العجز وقلة الحيلة. مش عارف أحسن الحرية اللي الكل بيباركلي عليها بس شوفت أهلي واصحابي والناس اللي بحبها وحضنتهم ومن غير ما حد يقولي خلاص كفاية كده الزيارة خلصت. وشوفت السما وشوفت العربيات والناس والشارع ونمت على سرير زي البني آدمين. شوفت كتبي وشوفت التلفون، لا واتكلمت فيه كمان والتليفزيون شغال أهو عادي ومش مغبره. اعتقد كل ده سبب إنني ابقي مبسوط وأبوس إيدي وش وضهر.

بس حرية؟ الحرية لسألها كثير أوي.. الحرية محبوسة مع اخواتنا لسه. خرجت على ذكرى محمد محمود اللي مش عايزانا ننساها أبداً. على عيد ميلاد زينة الشباب (علاء عبد الفتاح) اللي لسه ورا القضبان. كل سنة وانت جدد وإنسان ربنا يكمل فرحتنا بخروجك لأهلك وجبايك إنت وكل إخواتنا.

القضية كلها خرجت ماعدا جميلة أحق واحدة فينا إننا تخرج لولادها اللي سايباهم بقالها سنة.. ليه؟

من صفحة Ahmed Said (عن فايسبوك)